

مجلس الوزراء يحذّر من تراجع تمويل برامج الإغاثة في قطاع غزة وأثرها على تعميق معاناة المواطنين

***ثمّن جهود الطواقم الحكومية والإغاثية في قطاع غزة.. مجددًا دعوته مختلف الجهات إلى تسهيل عملها لخدمة أبناء شعبنا *وحدّه بتشديد إجراءات الرقابة على سوق زيت الزيتون ومحاسبة كل من يتلاعب بالصحة العامة *الانتهاء من قطاف حوالي 50% من ثمار الزيتون في مختلف المحافظات *التأكيد على تعزيز المشاركة الشعبية في حملات القطاف الجماعية *ناقش بالقراءة الأولى مشروع نظام معدل لحوافز الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة *جهود متواصلة لتأمين صرف دفعة من رواتب الموظفين العموميين الأسبوع القادم**



لأسماء والرموز والحدود الجغرافية بما يسهم في حماية المسميات الفلسطينية والمناطق الجغرافية وحمايتها. كما ناقش المجلس بالقراءة الأولى مشروع نظام معدل لحوافز الاستثمار في مجال استخدام تقنيات الطاقة المتجددة بما يعزز زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة للوصول إلى 30% حتى عام 2030 ضمن خطة الحكومة ومبادرة أمن الطاقة.

وبهذا الخصوص جهات الاختصاص بالإسراع في تنفيذ التدخلات اللازمة لخفض تكاليف التشغيل، والتخفيف من الأعباء المالية عن قطاع النقل العام والمواطنين. وفي سياق آخر، اعتمد مجلس الوزراء توصيات الفريق الوطني لإعداد دليل التجمعات السكانية بما يضمن استكمال دراسة وتطوير معايير تصنيف التجمعات الحضرية والريفية، واستكمال الإطار الوطني الموحد

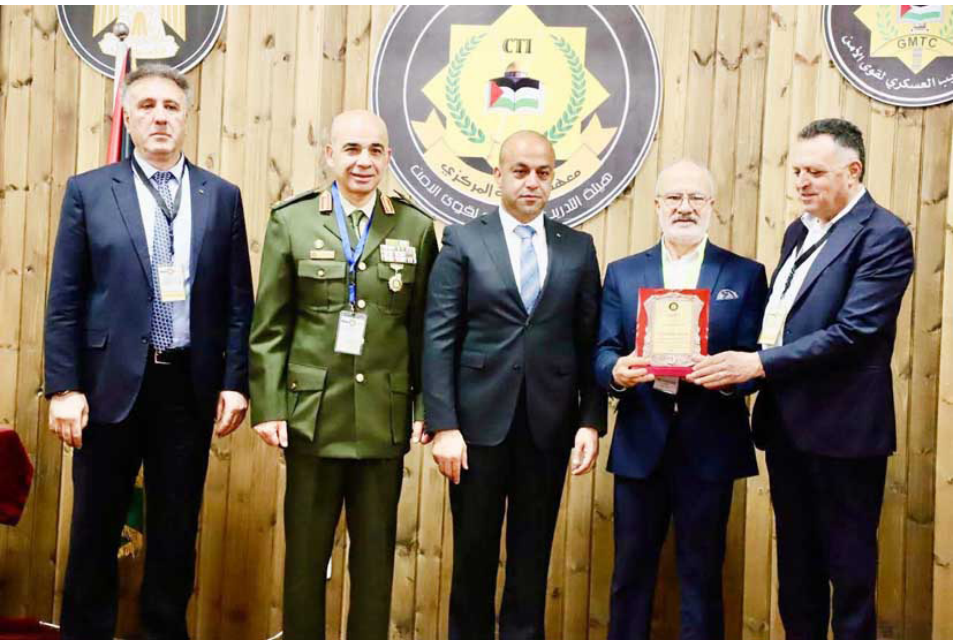
والمعيقات، فقد اكتمل قطف حوالي 50% من ثمار الزيتون، بالتزامن مع استمرار الحملة الوطنية لقطف الزيتون في مختلف المواقع بالشراكة مع المؤسسات المدنية والأمنية والأهلية، والمتضامنين الأجانب. وفي سياق ذي صلة، وحدّه المجلس جهات الاختصاص بتشديد إجراءات الرقابة على سوق زيت الزيتون، ومحاسبة كل من يتلاعب بالصحة العامة، مثمّنًا جهود الطواقم الرقابية والأمنية التي تعمل على الأرض لمتابعة ضبط الأسواق، وحماية المواطنين وسلامتهم. وعلى الصعيد المالي، وفي ظل استمرار الاحتلال باحتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية بشكل كامل لأكثر من عام ونصف، والتي تشكل 68% من مجمل الإيراد العام، أطلع وزير المالية المجلس على الجهود المتواصلة لتأمين صرف دفعة من رواتب الموظفين العموميين الأسبوع القادم، على أن يصدر بيان وزارة المالية بالخصوص حال الانتهاء من الترتيبات المالية والفنية. إلى ذلك، اعتمد المجلس توصيات اللجنة المكلفة بدراسة مطالب نقابة النقل العام والأعباء التي يواجهها القطاع في ضوء الإحاطة التي قدمها وزير النقل والمواصلات،

كما استمع المجلس لإحاطة من وزير الأشغال العامة والإسكان حول الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها في مجال الإيواء وإزالة الركام في قطاع غزة، ومنها الانتهاء من تجهيز 23 مركز إيواء للنازحين، إلى جانب توفير حوالي 700 خيمة من البلاستيك المقوى التي جرى توزيعها على المزارعين، وترميم نحو 800 وحدة متضررة جزئيا في القطاع لتمكين هذه الأسر من العودة لمنازلها، والعمل جارٍ لإصلاح حوالي ألف وحدة أخرى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، ثمّن المجلس جهود الطواقم الحكومية العاملة على الأرض في قطاع غزة، مجددًا دعوته مختلف الجهات إلى تسهيل عملها، لخدمة شعبنا والتخفيف من معاناتهم. وفي سياق متصل، حذّر مجلس الوزراء من تصاعد اعتداءات المستوطنين وسرقاتهم خلال موسم قطف الزيتون، والتي طالت الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب والبعثات الدبلوماسية، حيث جرى توثيق أكثر من 350 اعتداءً إرهابيًا منذ بدء موسم الزيتون، في إطار سياسة منهجة تستهدف الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم. وبهذا الخصوص، استمع المجلس لإحاطة من وزير الزراعة أشار فيها إلى أنه رغم الاعتداءات

رام الله- الحياة الجديدة- حذّر مجلس الوزراء من التداعيات الإنسانية الخطيرة لقرار عدد من المؤسسات الإغاثية الدولية خفض أو وقف برامجها، وآخرها إعلان برنامج الأغذية العالمي وقف المساعدات لنحو نصف مليون فلسطيني في قطاع غزة بسبب «نقص التمويل»، وما يترتب عليه من تهديد لاستمرار المنظومة الإغاثية، وتفاقم معاناة الأسر الفقيرة والأرامل والأيتام وكبار السن وذوي الإعاقة، فضلًا عن مخاطر ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل. وبهذا الخصوص، التقت وزيرة التنمية الاجتماعية مع المدير التنفيذي بالإنابة لبرنامج الأغذية العالمي كارل سيكاو، وأطلعته على مخاطر وقف الدعم على الأسر المحتاجة، والجهود المشتركة لحشد التمويل الكافي لتلبية احتياجات أهلنا في قطاع غزة والضفة الغربية. وجدد مجلس الوزراء دعوته الأمم المتحدة والدول المانحة إلى توفير التمويل اللازم لضمان استمرار المساعدات، وتكثيف الضغط على الاحتلال لفتح المعابر وتأمين تدفق الإمدادات الإنسانية، كما ناشد الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي تقديم دعم مالي وإغاثي عاجل للتخفيف من معاناة أبناء شعبنا في القطاع.

أريحا: انطلاق أعمال المؤتمر العلمي الرابع للتدريب «الإعلام في عصر التحول الرقمي..»

■ عساف: توثيق الانتهاكات ومواجهة التضليل ضرورة لإيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم ■ حمائل: المساس بالسيادة الفلسطينية يستهدف استقلال القرار الوطني ■ أبو هارون: الأمن الشامل مسؤولية جماعية وبناء السردية الوطنية جزء منه ■ شركاء المؤتمر: بناء السردية الوطنية يتطلب تكامل الأدوار الإعلامية والأمنية والبحثية



استراتيجية لضمان الاستدامة، سيما في ظل خصوصية الواقع الوطني الفلسطيني، وما يفرضه من تحديات تستدعي التعامل مع المعلومات. وأوضحوا، أن التحول الرقمي لم يغيّر وسائل التواصل فحسب، إنما أعاد تشكيل الطرق التي تتكون من خلالها المعرفة والاتجاهات العامة، ما جعل بناء السردية مسؤولية معرفية ومجتمعية تستند إلى فاعلية التواصل، وتسهم في حفظ الذاكرة الوطنية.

وأكدوا أهمية الشراكة بين المؤسسات الإعلامية والأمنية في إنتاج المعرفة ومعالجة التحديات الواقعية، مشددين على دور البحث العلمي في تطوير الأداء المؤسسي استناداً إلى الأدلة، وتأهيل الكوادر القادرة على جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها.

ومن المقرر أن تستمر جلسات المؤتمر يومين وتتضمن عددا من القضايا المتعلقة بالإعلام والتحول الرقمي، وفي مقدمتها بناء السردية الوطنية الفلسطينية وتعزيز الهوية الوطنية في الفضاء الرقمي، والحماية الاتصالية وتوحيد الخطاب الإعلامي، وتكامل الأدوار الإعلامية والأمنية والسياسية في إدارة الأزمات وحماية السردية الوطنية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والإعلام التنبؤي في تحليل الأزمات والاستجابة لها، ودور الإدارة الفكرية والسلوك الرقمي في تعزيز الوعي الأمني والاستقرار المجتمعي، إلى جانب دور الإعلام الرسمي والمؤسسات الأكاديمية والجامعات في تشكيل الوعي الوطني ومواجهة التحديات الرقمية. كما تتناول أعمال المؤتمر قضايا الأمن الفكري والجرائم العابرة للحدود والتحديات المرتبطة بالاحتلال الرقمي، وسبل تطوير القدرات التحليلية للإعلاميين والعاملين في المؤسسات الأمنية لمواكبة التحولات التقنية، وتعزيز الوعي المجتمعي.

وطمس الحقيقة الفلسطينية. وتساءل عن موقع الفلسطينيين في هذا التحول التكنولوجي العالمي، ومدى قدرتهم على الوصول إلى المجتمعات الدولية وتوظيف الذكاء الاصطناعي بما يخدم قضيتهم، مؤكداً أن شعبنا يمتلك العلماء والكفاءات والإبداع القادر على إيصال رسالته إلى مختلف أنحاء العالم. وأكد عساف ضرورة العمل على جهات متعددة، في مقدمتها منع التهجير وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين على أرضهم، مشدداً على أن ما جرى عامي 1948 و1967 لن يتكرر، وأن هذا قرار شعبي. كما شدد على أهمية دعم الشرعية الوطنية الفلسطينية، المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، محذراً من محاولات تجاوز القيادة الفلسطينية عبر مبادرات وأطر بديلة، بما فيها المشاريع المطروحة تحت مسميات مختلفة، مثل «مجلس السلام في غزة» والمفاوضات البديلة، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني، الذي صمد في وجه الاحتلال وأفشل محاولات تجاوز تمثيله الوطني، سيواصل التمسك بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً له. وأشار إلى أن تعزيز الصمود يتطلب توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، إلى جانب نشر السردية الفلسطينية وتعميمها دولياً من خلال وسائل الإعلام والسفارات والجاليات والأحزاب والأصدقاء.

وختم عساف بالتأكيد أن تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ونشر روايته الوطنية يجب أن يكونا في صدارة أولويات الإعلام الرسمي وخططه وبرامجه وسياساته، من خلال العمل بلغات مختلفة، وتوسيع نطاق المنصات الإعلامية، وتطوير أدوات إيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم. من جهته، قال المحافظ حمائل، في كلمته «نحن في حرب متعددة الاتجاهات على شعبنا، أساسها المساس بالسيادة الفلسطينية، وقد تحدثنا كثيراً عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعن العبث الذي شهدته مراحل عديدة، ودفع شعبنا ثمنه باهظاً في مختلف النكبات، وصولاً إلى النكبة الأخيرة، وما رافقها من عبث بسيادتنا». وأضاف: إن استهداف قوى الأمن والاستهزاء بالمسؤول أو القائد لا يقتصران على شخص، بل يمتدان إلى المساس بالسيادة، وضرب ثقة الناس بالمؤسسات، وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، بما فيها التطور الرقمي، لا بد من التركيز على قضية الاستعمار، الذي يستهدف المساس بأحد الركائز الأساسية للمشروع الوطني الفلسطيني، والمتمثل في الاستقلال والتحرر».

وأشار إلى أن القدرة على قول «لا» للعالم تشكل ركيزة أساسية في ترسيخ السيادة، موضحاً أن من يحيد عن هذا المبدأ، سواء عن قصد أو من دون إدراك، يمسّ بالسيادة الفلسطينية.

من الاحتلال، والتمسك بأرضه. وشدد على أن ما يواجهه الفلسطينيون يومياً، بما في ذلك المعاناة على الحواجز، يشكل جزءاً أساسياً من السردية الوطنية، التي يجب نقلها إلى العالم باستمرار من خلال توثيق الانتهاكات، وشرح أهداف الاحتلال وسياساته، وتوضيح أسباب رفض شعبنا لها. وأكد أن مسؤولية بناء السردية الوطنية الفلسطينية لا تقع على عاتق جهة واحدة، بل تتطلب جهداً جماعياً تشارك فيه المؤسسات الإعلامية والبحثية، والقوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقيادة الفلسطينية، بما يضمن صياغة رواية وطنية متماسكة وقادرة على مواجهة الرواية الإسرائيلية. وأعرب عن ثقته بأن المؤتمر العلمي، الذي يضم أكثر من 40 شخصية، سيسهم في الإجابة عن التساؤلات المتعلقة ببناء السردية الفلسطينية وآليات تطويرها، وأهمية تطور المؤسسات الأمنية في مجال إعداد الاستراتيجيات وتقديم الدراسات والأبحاث، وعدم اقتصر دورها على تحقيق الأمن، لما تمتلكه من خبرات وكفاءات متعددة التخصصات.

ولفت إلى أن الإعلام، بما يمتلكه من أدوات ومنصات، يؤدي دوراً محورياً في بناء الرواية الفلسطينية وتسويقها والوصول بها إلى العالم، والمعركة الوطنية هي معركة على الحقيقة والوعي والذاكرة، وعلى قدرة الفلسطيني على توثيق قصته، وإيصالها إلى الرأي العام الدولي. وأضاف أن الرواية الإسرائيلية لم تنجح في إقناع العالم، في ظل وجود رواية فلسطينية مضادة كشفت حقيقة الجرائم والانتهاكات، مستشهداً بتصريحات رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن ما وصفه بأخلاقية جيشه، في مقابل الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستعمرون في الضفة الغربية.

ووجه عساف التحية إلى الصحفيين الفلسطينيين الذين خاضوا بحياتهم وضدّوا بأرواحهم من أجل نقل الرواية الفلسطينية إلى العالم، مؤكداً أن عملهم يمثل مسؤولية وطنية في الدفاع عن الحقيقة وتوثيق معاناة الشعب الفلسطيني. وشدد على أن الدفاع عن السردية الفلسطينية يعني حماية الحقيقة من التشويه، وصون الذاكرة وتوثيق التاريخ، محذراً من أن الفراغ الإعلامي يتيح للخصوم فرصة ملئه بالأكاذيب، في وقت لم تعد فيه الأخبار تنتظر النشر عبر الوسائل التقليدية، وأصبحت الشائعات أكثر انتشاراً وقدرة على الوصول إلى الجمهور، فيما باتت الخوارزميات تؤثر في طبيعة المحتوى الذي يراه المتلقون.

وتطرّق إلى ما وصفه بالاحتلال الرقمي، إلى جانب السيطرة على الموارد الفلسطينية فوق الأرض وتحتها، محذراً من خطورة توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات القتل، وتزييف الرواية

أريحا- الحياة الجديدة- عماد أبو سمبل -فا- انطلقت في مقر هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن بمدينة أريحا، أمس الثلاثاء، أعمال المؤتمر العلمي الرابع للتدريب لعام 2026، والذي يحمل عنوان «الإعلام في عصر التحول الرقمي: صياغة في السردية السيادية وتعزيز الوعي كركيزة للأمن الشامل»، وذلك لبحث التحديات والفرص التي يفرضها التسارع التكنولوجي والفضاء الرقمي المفتوح، وسبل صياغة استراتيجيات إعلامية وأمنية تكفل حماية الرواية والوعي الجمعي.

وافتحّت أعمال المؤتمر في هيئة التدريب العسكري بمدينة أريحا، بحضور ورعاية المشرف العام على الإعلام الرسمي الوزير أحمد عساف، ومحافظ أريحا والأغوار حسين حمائل، واللواء ركن محمود هارون، ونقيب الصحفيين ناصر أبو بكر، إلى جانب مسؤولين وأعلاميين وأكاديميين، وباحثين، وعدد من الشركاء والمشاركين.

واستعرض المشاركون خلال جلسات المؤتمر مجموعة من الأوراق البحثية والعلمية التي ركّز على ترسيخ السردية السيادية والهوية الوطنية في مواجهة الشائعات والتضليل الإعلامي، مع التأكيد على دور الإعلام الحديث في تعزيز الوعي المجتمعي باعتباره حجر الأساس لمنظومة الأمن الشامل. كما تبحث الجلسات آليات بناء نموذج عمل مشترك يتكامل فيه دور المؤسسات الإعلامية والأمنية والسياسية والنقابية للتعامل مع الأزمات الاتصالية، فضلاً عن تطوير المهارات والقدرات الرقمية للكوادر الوطنية والعسكرية لمواكبة متطلبات العصر.

وتضمنت الجلسة الافتتاحية تلاوة آيات من القرآن الكريم، وعزف السلام الوطني الفلسطيني، وقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء، وفيديو تعريفي عن هيئة التدريب العسكري.

وقال الوزير أحمد عساف، في كلمته إن الاعتقاد بأن عدالة القضية الفلسطينية وحدها كافية لإيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم صحيح من حيث المبدأ، لكنه لا يأخذ في الحسبان طبيعة الصراع المعقد الذي يخوضه شعبنا الفلسطيني في مواجهة المشروع والرواية الصهيونية، اللذين يستهدفان طمس الوعي لدى الإنسان الأجنبي. وأكد أن بناء سردية وطنية فلسطينية قادرة على الصمود ومواجهة الرواية الإسرائيلية ليس بالأمر السهل.

وأضاف: «وجود شعبنا الفلسطيني على هذه الأرض هو أصل السردية، ومن دون وجودنا عليها لا سردية»، مشيراً إلى أن الاحتلال يسعى إلى استنزاف وقت الفلسطينيين وتعطيل حياتهم اليومية، من خلال إبقائهم لساعات طويلة على الحواجز، في محاولة لدفعهم إلى اليأس والهجرة عن أرضهم.

وأكد أن هذه السياسات لن تحقق أهدافها، بل ستزيد شعبنا الفلسطيني إصراراً على التحرر